مبحث تمهيدى

الاتجاهات التشريعية للدول النامية فى تنظيمها لعقد نقل التكنولوجيا باعتباره من عقود التنمية

المطلب الأول

التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية

تسعى مصر - شأنها فى ذلك شأن العديد من البلدان النامية - إلى رفع معدلات التنمية الاقتصادية. والتنمية الاقتصادية بمفهومها المعاصر تعنى الزيادة المضطردة فى مستوى معيشة الفرد بما فى ذلك الرفاهية والتعليم والصحة والبيئة المحلية[١]. فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى قوامها النمو الاقتصادى Economic Growth بالإضافة إلى "التغيير" نحو الأفضل[٢].

وقد أدركت كافة الأمم المعاصرة - على اختلاف درجات تقدمها - أهمية التكنولوجيا فى تحقيق النمو الاقتصادى بالمعنى السابق الإشارة إليه[٣]. وتلعب التنمية التكنولوجية، وما يصاحبها من ابتكار تكنولوجى، دوراً أساسياً فى دعم التنمية الاقتصادية للشعوب من ناحيتين. فمن ناحية أولى، فإن التكنولوجيا هى المحرك الرئيسى لتحقيق التغير فى الهيكل الاقتصادى، والتحول من مجتمع استهلاكى إلى الإنتاج الصناعى[٤].

(١) انظر تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩١:

World Bank; World Development, Report 1991: The Challenge of Development (1991) p. 31.

(٢) انظر:

Meier, G., Leading Issues in Economic Development, 5th edition (1989) p. 4.

(٣) انظر:

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO); Manual on Technology Transfer Negotiation (1996) p. 6.

(٤) انظر: UNIDO، المرجع السابق، ص. ١١